الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المثقف والرمز الوطني

دنى غالي
كاتبة .كوبنهاجن

شاعر المحكية اللبناني طلال حيدر يقول في لقاء معه؛ " يذهب الملوك والسلاطين والدكتاتوريون ولا يعود احد ليتذكرهم كما يتذكر الشعراء والمغنين الحقيقيين، وهؤلاء ايضا يروحون وتذهب مواقفهم السياسية، (شو ما كانت ويصطفلوا) ولكن يبقى شعرهم وتبقى أصواتهم". وهذا الاخير شأن عظيم ولكنه آخر، ما نحن بصدد مناقشته هنا تحديدا هو الموقف السياسي.
ومن الشعراء والكتاب والفنانين من يختار الصمت ليس علامة للرضا، بل ربما الاعتراض والرفض، وبعضهم من يجاهر برأيه وذلك ما يتطلبه واقع المجتمع العربي عموما، وهي مهمة سامية وجريئة بنفس الوقت، ولكن في اي اتجاه جاءت بعض الخطابات التي سجلت من قبل من اعتبرهم الشارع العربي رموزا وضمائر وطنية ؟
الرمز الوطني تعريف ضخم، ولتعريفه علاقة بتاريخ المثقف عموما والظرف الذي يعيش فيه. وهو مصطلح قد يثير حفيظة المثقف والمواطن الغربي اليوم، لما يتضمنه من فرض يتناقض مع ديمقراطية تفكيره التي نشأ عليها، وأفرزت طبيعة تنتج عقلا محللا ومشككا يفلتر ما يتلقاه. قد ينطبق ذلك على المثقف او المواطن العربي عموما ايضا ولكن بدرجات متفاوتة تعتمد على البيئة المحيطة وما تمده من وعي وتحريض لهذا المواطن لتكوين رأي مستقل. بالمقابل هناك شريحة واسعة في اوطاننا، على الاخص منها من كانت سلطاتها وسياداتها مهددة، بحاجة الى هذا الرمز الوطني ليكرس فكرة الوطنية ويلم شملهم بها، فهو النقطة المشتركة التي تجمع الشعب باختلافاته. هذه الاوطان بحاجة له ليمد الناس بالامل وان خلقوا منه اسطورة، لضرورة المرحلة التي تمر بها تلك الشعوب. عندما نستعرض الرموز الوطنية للشعوب المختلفة، من المبدعين خاصة، نجد ان الاثر الذي خلفته يقترن بشيء من السمو والعظمة. في بولندا كان هناك الفنان العظيم عازف البيانو إجناس باداروسكي (١٨٦٠-١٩٤١) الذي لعب دورا هاما في التفاف الشعب البولندي حوله وقد عرف بخطاباته الشعبية المؤثرة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الاولى حيث اعلنت بولندا استقلالها. وقد استمر ولم يتوقف عن سعيه هذا حتى في منفاه.
ونحن، العراق، ومذ صرنا جسدا استبيح باسم الاديان والمذاهب والقوميات، يقطعوننا كيفما شاءوا وهووا، لم نعد قادرين على الايمان بفكرة او رمز. وإن اضفنا تقطيعا آخر الى داخل وخارج، فلمن هم في الخارج اسبابهم ولمن هم في الداخل اسبابهم الاخرى في رفض الرمز. الخطاب الموجه الى العقل العربي والعراقيين من قبل الرموز الوطنية المعارضة في الخارج صار برأي من هم في الخارج اشبه برجم في الغيب، او تجديف في الهواء. اعتبر في احسن الاحوال خطابا مستهلكا فاشلا، أو لنقل نثرا سيئا، الغرض منه كسب الوقت للبقاء لأطول فترة على المنصة وتحت الاضواء. لا ننسى هنا ان حركات نصرة الانسان وحقوقه في العالم الجديد تقتضي تعظيم شأن بعض الشعراء والكتاب والفنانين باعتبارهم صوتا للحق لبلدانهم المحتلة او التي ترزح تحت حكم الانظمة الدكتاتورية. النصرة هذه جعلت منهم احيانا ابطالا وروجت لكتبهم وفنهم فصاروا من المشاهير (السيليبريتي) في العالم، وذلك وفق نظام جديد ايضا يمنح للنجوم مكانة اعظم للمساهمة بدور انساني فعال، والعكس صحيح ايضا.
ويبدو للكثيرين من هم في الداخل، وحيث لم يترك لهم تاريخ العراق ما يؤمنون به حقا، ان الشأن العراقي لا يخبره إلا من عاشه من الداخل. يرون محاولات هؤلاء فاشلة تماما في محافظتهم على موقعهم الرمزي في وعي الناس. عدوها خطابات لم تستبين وتقرأ الواقع وتتمكن من تفكيك مفصلياته، جاءت أما حفاضا لكسب مادي او نكاية بفكر ما او فئة او ربما لحسابات شخصية، إذ لم تخل في بعض الاحيان من التخوين والاهانة موجهة الى المثقف والشعب على السواء.
المشكلة التي نواجهها إذاً هي حكمة هؤلاء الرموز وتبصرهم ورصدهم لما يدور وولائهم الخالص الخالي من اي انحياز او حس طائفي، إلا للوطن والانسان. تأثير هذه الرموز يعمل على تفعيل منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني والرأي العام عموما، و بالتالي يمكن وفي بعض الاحيان ان يشكل الضغط المطلوب من قبل الامم المتحدة باتجاه معين مؤثر لسياسة الحكومات والشعوب ايضا. هذا التأثير، سلبا كان ام ايجابا، لا يقتصر على هذه المنظمات التي تعمل بشكل سلمي على اية حال، فهناك، غير تنظيمات المعارضة، التنظيمات المسلحة التي تستخدم السلاح لتحقيق اهدافها.
وحين نتوقف عند المقاومة التي نشهدها حاليا في اكثر من منطقة ساخنة في العالم، فينا من يرى فيها حق وفينا من يرى فيها باطل، كما هو موضوع الغزو والاحتلال والجهاد والحكومات الشرعية والارهاب وغيره من ظواهر لم يتم البت بشأنها بعد، حيث المصالح والاهواء عاليا تدخل طرفا في ذلك (اننا في مرحلة متقدمة من عصر خلط الاوراق!!)، ولكن ذلك امر مفتوح على اوسع مصراعيه للمناقشة بكل الاحوال. اثارت قضية (التيشيرت) على سبيل المثال اهتماما عالميا، عندما قام القضاء الدنماركي في نهاية العام الماضي بتبرئة (مقاتلون ومحبون) المتكونة من سبعة شباب دانماركيين بتهمة دعم الارهاب. الشركة ومن ضمن ما تقوم به هو تصنيع تيشيرتات، يدفع جزء من عائدات مبيعاتها الى منظمات تحررية، الاولى في كولومبيا والثانية في فلسطين. وقد عد قرار المحكمة حينها انتصارا للحريات في الدنمارك.
ولكن يبقى امر واحد، ما يمكن ان نجمع عليه ولا نريد ان نختلف حوله هو اننا نقف ضد التحريض على الذبح والسبي والتفخيخ والتفجير وحرق الاطفال والشابات والنساء والشباب والرجال والشيوخ المدنيين.
هل تتنبه الرموز الوطنية الى عمق هذه المسؤولية؟

من مؤشرات التمييز ضد المرأة في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨

د. عماد علو
كاتب وباحث

لما كانت المرأة تشكل نصف المجتمع ، فان انتهاك حقوق نصف المجتمع معناه تعطيل لقدرات وإمكانات و طاقات هذا النصف من المجتمع بسبب التمييز المجحف الذي لا مبرر له ، من هنا تتجلى أهمية الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات كافة، لكي لا يكون مستقبلنا حسب البعض امتدادا للتخلف . وإذا كان تحقيق المساواة بين المرأة والرجل هي طريقة لمواكبة العصر وهي من مؤشرات التحضر فانه و بحسب بعض المراقبين والمهتمين بحقوق الإنسان ، وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثة عقود من التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام (١٩٧٩) ، ومرور أكثر من نصف قرن على التصديق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فان قوانين العديد من الدول تميز علانية ضد النساء. ويعتبر القانون أكثر الأدوات تعبيراً عن سياسات الحكومات ، فهو الذي يعكس موقف الدول من بعض حقوق المرأة . وعلى هذا الأساس أوجبت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام (١٩٧٩)على الدول الأطراف فيها باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لتعديل تشريعاتها الوطنية التمييزية وجعلها متطابقة مع أحكام هذه الاتفاقية من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال ، وخصوصا" في مجال العمل وتقاضي الأجور . وعندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة ١٩٧٩، والتي تعتبر باكورة أعمال لجنة حقوق الإنسان أصبحت هذه الاتفاقية أهم وثيقة دولية تحمي النساء وتكرس لهن جميع حقوقهن في كل المجالات. ومن هذا المنطلق، وصفت هذه الاتفاقية (اتفاقية المرأة) من قبل العديد من المراقبين والناشطين في مجال حقوق الإنسان بأنها بحق (شرعة حقوق المرأة) لأنها تعكس الإطار القانوني للمساواة بين المرأة والرجل . وعلى مستوى منظمة العمل الدولية ، فقد صدرت عن هذه المنظمة (١٢) اتفاقية تتعلق بالمرأة بشكل أو بآخر ، ستة منها تهدف إلى تكريس مبدأ المساواة والقضاء على أشكال التمييز في العمل ، وهي:
١- الاتفاقية رقم ١٩ بشأن المساواة في المعاملات (حوادث الشغل) الصادرة سنة ١٩٢٥؛
٢- الاتفاقية رقم ١٠ بشأن المساواة في الأجور الصادرة سنة ١٩٥١؛
٣- الاتفاقية رقم ١١١ حول التمييز في مجال الاستخدام والمهنة الصادرة سنة ١٩٥٨؛
٤- الاتفاقية رقم ١١٨ بشأن المساواة في المعاملات (الضمان الاجتماعي) الصادرة سنة ١٩٦٢؛
٥- الاتفاقية رقم ١٥١ بشأن العلاقات المهنية في الوظيفة العمومية الصادرة سنة ١٩٧٨؛
٦- الاتفاقية رقم ١٥٦ بشأن إتاحة الفرصة والمعاملة المتساوية للعمال من الرجال والنساء من ذوي المسؤولية العائلية الصادرة سنة ١٩٨١ ,
ويعتبر التشريع من أهم المؤشرات لقياس مدى التقدم في القضاء على التمييز ضد المرأة ، خاصة وأنه لا يمكن تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومن ضمنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، مباشرة على إقليم الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات في الكثير من الحالات وفي أغلبية الأنظمة القانونية الدولية. وعلى هذا الأساس تبرز ضرورة اتخاذ الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، بعض الإجراءات التشريعية من أجل النص في قوانينها الداخلية على الالتزامات المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات(راجع مؤتمر بكين حول المرة متوفر على الموقع.

وفيما يخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، فقد ذكرت في المادة الثانية منها مجموعة من الإجراءات يجب أن تتخذها الدول الأطراف فيها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة ، مثل إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن ، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة ، بما في ذلك ما يتناسب من جزاءات ، لحظر كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وكذلك فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام كما تشمل هذه الإجراءات إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التمييزية وتغيير أو إبطال القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة، أبعد من ذلك على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تقرير جزاءات على كل من يخرق هذا المبدأ. انطلاقا مما سبق ، فإنه يقع على عاتق الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اتخاذ مجموعة من التدابير بعضها تشريعية مثل في إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كل التشريعات الوطنية لاسيما أسمى وثيقة قانونية في الدولة، أي الدستور لما تكون نصوصه غير متطابقة مع الاتفاقية أو ناقصة كعدم تضمنه على نص قانوني صريح يضمن المساواة على أساس الجنس ، والبعض الأخر غير تشريعية مثل في كفالة التحقيق العملي لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل ، وضمان تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام . ويبدو ان المشرع العراقي الذي وضع قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ لم يأخذ بنظر الاعتبار الالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية آنفة الذكر الخاصة بمساواة المرأة مع الرجل في حقوق العمل لاسيما الأجور حيث طالبت المادة (١٤ ـ أ) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ شروطا" تكاد تكون تعجيزية ومجحفة وغير مطلوبة من الرجل في مجال العمل والأجور وصرف مخصصات الإعالة والأطفال فقد حدد القانون شرطين لصرف مخصصات الإعالة والأطفال للمرأة العاملة وهذان الشرطان لم يطلبهما من الرجل وهما ان المخصصات تصرف للمرأة العاملة التي توفى عنها زوجها ! (وهو شرط غير مطلوب من الرجل) الشرط الآخر أن المخصصات تصرف للمرأة العاملة التي أصيب زوجها بمرض أقعده عن العمل ؟ ؟
على أن :-
أ- يتم جلب تقرير طبي مصدق من قبل دائرة أو مديرية اللجان الطبية التابعة لوزارة الصحة يثبت ذلك.
ب - جلب كتاب تأييد من قبل دائرة التقاعد العامة يؤيد فيه عدم تسلم زوجها أي راتب تقاعدي.
علما" ان مخصصات الإعالة والأطفال سيتوقف صرفها للأطفال الذين يبلغون (١٨) سنة أي لا تصرف لطلاب الكليات على الرغم من اتساع حجم ومساحة متطلباتهم الدراسية والاجتماعية والمعيشية .
وعليه فان المادة (١٤ ـ أ) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ تعد مؤشرا" واضحا" لا لبس فيه على التمييز ضد المرأة العاملة العراقية ، استنادا" الى تعريف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ حول التمييز في مجال الاستخدام والمهنة الصادرة سنة ١٩٥٨، التمييز في المادة الأولى منها على أنه (يشمل كل تفرقة ، إقصاء أو تفضيل على أساس الجنس تكون من بين آثاره إحباط أو توهين المساواة في الفرص أو المعاملة في مجال العمل والتوظيف) .
أما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة(١٩٧٩) فلقد أعطت تعريفا أشمل للتمييز بحيث تنص المادة الأولى منها: ((يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل)). انطلاقا من هذه المواد، فإن تحقيق المساواة بين النساء والرجال مرهون بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ، فالمساواة مرتبطة إلى حد بعيد بالالتزام بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أشكاله كافة وفي جميع المجالات . مما سبق نريد أن نقول أن المساواة بين المرأة والرجل يراد منها النظر إلى النساء كأفراد في المجتمع يتمتعن بكرامة متأصلة فيهن . وعليه فان المساواة بين المرأة والرجل هي اعتراف للمرأة بجميع الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها الرجل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، وكذا الاعتراف لها بالحق في ممارسة هذه الحقوق مثلها مثل الرجل . فالتمييز ضد المرأة يؤدي إلى التحيز الاجتماعي والثقافي وكذا حرمان المرأة من حقوقها الإنسانية الأساسية ، بما فيها حقوقها في الحماية القانونية والمساواة في المعاملة في العمل والتعليم وحرية التنقل والتعبير. كذلك يمنع المرأة من تحقيق استقلالها الاقتصادي وهذا ما لم يلتفت إليه المشرع في المادة (١٤ ـ أ) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ .

أبو هاون .. صفحة العلاقات الجديدة بين باريس وبغداد

مصطفى الكاظمي
كاتب واعلامي

في مقالة تثير الاستغراب بقدر ما تطرح التساؤل عن سبب توقيت نشرها في هذا الوقت الذي بدأ فيه العراق يتعافى سياسيا وامنيا واقتصاديا عاب الكاتب العراقي الصديق رشيد الخيون في جريدة الشرق الاوسط اللندنية على وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير استهلال رحلته الاخيرة الى العراق بالحلول في مدينة الناصرية وزيارة احدى قراها "ابو هاون" واحتفاء نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي به في قريته هذه .

فقد هاجم الكاتب المسؤول العراقي لاحتفائه بالضيف الفرنسي الذي شكلت زيارته تلك فتحا جديدا في علاقات دولة عارضت استخدام القوة في اسقاط النظام السابق وقاطعت النظام الجديد ثم جاء المسؤول الفرنسي ليؤكد دعمه للعراقيين في انجاح عمليتهم السياسية واعادة اعمار بلدهم وحتى تزويد جيشه المتصدي للارهاب دفاعا عن مواطنيه بأسلحة متطورة .
ويبدو ان الكاتب الذي تحدث عن مخالفة كوشنير للاعراف الدبلوماسية باستهلال زيارته للعراق بالحلول في الناصرية احدى مدن العراق الجنوبية التي قادت انتفاضات دامية ضد النظام السابق وتحملت من ظلمه واهماله الكثير لايعرف ان فرنسا ستباشر من هذه المدينة بتنفيذ مشاريع سياحية في أول استهلال لدعم سياسي وعسكري واعماري فرنسي للعراق الذي هو احوج ما يكون الى ذلك في ظروفه الحالية التي تضغط عليه من مختلف الاتجاهات وحتى من بعض حلفائه .
ولم يكتف كوشنير بذلك وانما قام بجولة في مدينة أور الأثرية التي تعود إلى العصر السومري وموقعها التاريخي مسقط رأس ابي الأنبياء إبراهيم جنوب غرب الناصرية .. كما اجتمع مع عدد كبير من مسؤولي جامعة ذي قار وشيوخ المحافظة ورجال اعمالها والمسؤولين العراقيين مؤكدا ان زيارته هي استهلال لبدء علاقات بين البلدين على جميع الصعد وهو ما دفع بكوشنير الى التعبير عن سعادته للقاء عبد المهدي القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى حاليا والذي عاش بمنفاه في فرنسا سنوات عدة وحصل على شهادات عليا في الاقتصاد و العلوم السياسية ويتكلم الفرنسية بطلاقة.
ومن "ابو هاون" التي فتحت صفحة جديدة في علاقات باريس مع بغداد انتقل كوشنير الى العاصمة العراقية ليلتقي بقادتها ثم منها الى اربيل ليفتتح فيها قنصلية بلاده هناك ويعلن عن فتح اخرى في البصرة قريبا.
ويبدو ان الخيون لم يدرك معنى هذه الحقائق والتطورات التي حصلت في مشهد العلاقات الفرنسية العراقية فأنهال باتهامات لا ترتكز الى اسس علمية معيبا على عبد المهدي تنقله قبل اربعة عقود بين البعثية والشيوعية ثم الاسلامية وهي مزية تحسب لصالح عبد المهدي وليس عليه فهذا التنقل دليل انفتاح على الافكار والتفاعل معها من دون تحجر او اصرار على الخطأ الذي عانى العراق الكثيرين من كبار مسؤوليه الذين اصروا على خطاياهم وقادوا بلدهم الى نكبات كارثية . وليس خاف تاريخيا ان هذا التنقل شكل سمة الكثير من المفكرين والشخصيات التي عاصرت عقد الستينيات في شبابها حيث كانت هذه الفترة قد اكتسحتها الافكار اليسارية ثم عاد بعدها الشباب الى الايمان بالمعتقد الذي ولدوا عليه .
ومن هناك فقد كان لعبد المهدي دور بارز في كبح اندفاعات الكثير من الاسلاميين بمختلف طوائفهم على مدى الاربع سنوات الماضية مجنبا بلده الوقوع في العديد من اخطائهم وهو ما افرز للعراق قائدا مدنيا معتدلا لديه الاستعداد لتعزيز العلاقات مع مختلف دول المنطقة والعالم وتشهد على ذلك نجاحات زياراته المتعددة للكثير منها .
وبالنسبة لعادل عبد المهدي فان وصوله الى منصب كبير لايعني مفاجأة له لانه من عائلة كان قد شارك والده في ثورة العشرين واصبح وزيرا في عهد الملك فيصل الاول في عشرينيات القرن الماضي . ولاينكر عبد المهدي انه تأثر بالافكار القومية والاشتراكية العربية ولكنه ترك حزب البعث بعد ان تسلم السلطة العراق عام ١٩٦٣ وبدأ معه القتل والسجن والتشريد للمعارضين السياسيين. وقد تعرض للسجن والتعذيب وقطع اجزاء من اللحم من الفخذ باستخدام الكلابتين" البلايزر " وعندما عاد الحزب للمرة الثانية لحكم العراق عام ١٩٦٨ وعادت معه الفترة المرعبة هرب عبد المهدي بعد ان تأكد بانه اصبح هدفا للاعدام الذي تمارسه سلطة صدام. ومن هنا لايمكن لاحد ان يتفق مع الخيون في ان عبد المهدي قد عارض من اجل "ابو هاون" لان هاجسه كان وما زال هو العراق كله الذي تعرض الى الاعدام من اجله .
لقد أستقر عبد المهدي في فرنسا ودرس الاقتصاد وحصل على الماجستير في العلوم السياسية والاقتصاد واطلع على الفكر الماركسي وهو يعلق بانه وبرغم سنوات العمل اليساري الا انه لم يتخل عن ايمانه الديني ويقول " لم نكن من أولئك الناس الذين يتحدون ويدحضون دينهم واهلهم". لقد عرف عبد المهدي بدراساته الاقتصادية وعمل في عدد من مراكز البحوث الفرنسية آخرها رئيسا للمعهد الفرنسي للدراسات الإسلامية كما ترأس تحرير عدد من الصحف والمجلات باللغتين العربية والفرنسية ومنها اهم مجلات الفلسفة (ينابيع الحكمة Spring Mind) باللغة الفرنسية وقبلها مجلة المنتقى باللغات العربية و الفرنسية و الانكليزية فضلا عن تأليفه للعديد من الكتب.
ولعبد المهدي اراء وطنية ثاقبة في الوضع العراقي فهو يقول عن المخاوف الاقليمية من قيام جمهورية اسلامية في العراق ان جزءا من التدافع الاقليمي الموجود هو حرب كلامية وضغوط نفسية وتلويحات وتخويفات والعمل الاعلامي نفسه هو اداة من ادوات الصراع السياسي فبالتالي ان المسألة ليست مسألة اناس سذج او بسطاء هذه ادوات صراع وتنافس حقيقي بين المصالح والدول لكن في النهاية يجب ايجاد نقاط التوازن الحقيقية فهذه هي مصلحة شعوب هذه المنطقة وهي بالتأكيد ليست في اقصاء العراق عن العرب ولا في اقصاء ايران عن المنطقة ولا في محاربة تركيا ولا في الوقوف بوجه الشعب الكردي بل من مصلحة المنطقة ان كل شعوب المنطقة تجد مصالحها الحقيقية باوزان واثقال حقيقية واذا حاولت جهة ان تأخذ اكثر من حجمها وثقلها ستواجه الحياة السياسية والتاريخ يعلمنا ان لا احد يستطيع أن يرضي الاخرين اكثر من حجمه واذا اراد ان يأخذ قسراً اكثر من حجمه فأن الاخرين سيواجهونه وهذا يحصل في المعادلات الداخلية في البلدان .. وعندما جاء صدام وحاول ان يأخذ اكبر من حجمه واستولى على العراق ككل قاد الى كل هذه المعارك في العراق التي لم تؤذ الآخرين فقط أي معارضيه بل اذته هو نفسه وبالتالي هذه سنة الحياة وهذه قوانين يجب ادراك طبيعتها لاحترامها والاستفادة منها وليس الوقوف بوجهها والدخول في اجواء المنازعات والحروب والاقتتال التي لم تنفع احد بشيء.
ان هذه الافكار والطروحات الفكرية والسياسية المنطلقة من مشاعر وطنية حقيقية لاتنطلق من معارض لاجل ابوهاون فقط وابناء منطقة واحدة وانما معارض من اجل العراق كله ومسؤول ومدافع عن مصالح شعبه..

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة
٢ ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣ ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com